

## تأميم السواحل مطلب وطني

## جزيرة بلا سواحل ..

كتبت - زينب العرادي

جزيرة بلا ساحل، قد يعتبره أحد في الماضي انه خرافة. فكيف بالجزيرة وهي من سميت جزيرة لوجودها في وسط البحر تحيطها المياه من كل جانب؟ لكننا الآن نعيش هذا الأمر المؤلم فالبحرين الجزيرة أصبحت تسعى لصنع بحيرات أصطناعية للمواطنين لأنه لا ساحل لديهم!! بسبب الهبات والسرفقات والتجاوزات ضاعت سواحل كانت ملاذ الكثيرين، فهي الآن بعيداً عن الأعين يستمتع بها ثلة قليلة من المتنفذين ويحرم منها جميع المواطنين. هم واحد جميع أبناء واطياف هذا البلد، بكلمة واحدة وهي أسترجاع هذه السواحل. فالمصلحة العامة التي وضعت في القوانين جميعتهم ليصبح جرح واحداً وهو جرح البحر والساحل.

## أسترجاع السواحل مطلب شعبي

لم تكن تلك التحركات التي قادتها ١٢ جهة سياسية وحقوقية وإجتماعية بمنطقة المحرق لإستملاك السواحل للمواطنين ومطالبات أهل دمستان لتحسين أوضاع الساحل المحاذي لها بناء على توجيهات الملك هي الأخيرة. فالمطالبة بالسواحل أمتدت إلى جميع القرى - التي كانت مطلة على البحر- رافعين شعاراً واحداً وهو إعادة السواحل وفتحها إلى جميع شعب البحرين.

## تحركات الوفاق لتأميم السواحل

مع مطالبات الناس بأستملاك السواحل كانت التحركات جمعية الوفاق وأعضاءها في الكتلة البرلمانية والبلدية ليست بعيداً عن هذه المطالب. وبشكل صريح وواضح طالبت الوفاق بتأميم السواحل بأسم الشعب لتصبح جميع سواحل البحرين ملك عام يستفيد منها أهل البحرين كافة. هذا المطلب الصريح لم يكن الأول لحماية السواحل وإنما سبقتها تحركات البلديين المستمرة في ذلك. وأوضح ربيع أن المجلس البلدي يتحرك لتأمين ساحل شمالي لمنطقة ستره طوله ٢ كيلومتر. وأضاف « نحتاج لتعاون حكومي صريح وليس تعاون إعلامي لأنه يوجد بعض العقبات منها وجود المصانع قرب هذه السواحل ، حيث أثبتت أنها تدمر الوطن برمي النفايات وبرادة الحديدية. وأشار ربيع أنه تم تشكيل لجنة بالتعاون مع النائب السيد حيدر الستري ووزير التجارة، حيث بدأت هذه اللجنة اجتماعاتها بأعداد رسائل سوف ترسل خلال شهر مايو من مطالبها تشجير منطقة ستره والمحافظة على البيئة هناك. تحركات البلديين دعمتها تحركات النواب الوفاقيين

داخل قبة البرلمان وفي ذلك توجه النائب الوفاقي عبدالله العالي بسؤال إلى وزير شؤون البلديات والزراعة حول مخالفات التعدي على الشواطئ والسواحل والمنافذ البحرية في المملكة. كما توجه النائب السيد جميل كاظم بسؤال حول الإجراءات والتدابير التي أتخذت لحماية خليج توبلي بإعتباره محمية طبيعية. بالإضافة إلى تقديم مقترحات برغبة وبقوانين والعمل على تنفيذها ومحاسبة الجهات المتلاعبة في السواحل . المجلس النيابي طالب بتعديل بعض القوانين وقدم مقترحات تتعلق بضرورة إبقاء بعض المناطق الساحلية وعدم التعدي عليها كالمناطق الواقعة بين الجسرين الرابط بين المحرق والمنامة وساحل أبو ماهر وسواحل ستره والمنطقة الشمالية. و من خلال كتلة الوفاق النيابية تم صياغة قانون يستهدف تعديل القانون السابق الذي يقض بالإلزام

الدولة بتوفير شواطئ ومنافذ بحرية ومنع التعدي عليها وإزالة كل التعديات والمخالفات بالقوة الجبرية دون الحاجة إلى اللجوء للمحكمة ومطالبة أصحاب الأراضي الواقعة عليها بتعديل أوضاعهم في مدة محدودة بما يخدم السياحة الساحلية العائلية. وقد تم بوضوح تحديد المصطلحات المرتبطة بالسواحل والشواطئ من بينها المنافذ البحرية

## قانون حماية الشواطئ والسواحل

في بلد القانون والمؤسسات تطبق القوانين في الوقت التي تجده السلطة مناسباً لها، ويكون لها عوناً على هذا الشعب!! لكن عندما يكون القانون في صالح الشعب ولحماية ممتلكاته، تتعمد السلطة تجاوزه وسحقه بجراراتها، وتجاوزه بعقود بيع للمتفذين بغير وجه حق. قانون «حماية الشواطئ والسواحل والمنافذ البحرية» الذي صدر في بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٦. و في المادة «٦» من القانون، ( على الوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية). فمع وجود هذه المادة التي تجبر جميع الوزراء تنفيذ



■ ستره «جزيرة» ... ولكنها بلا سواحل !